لرفع المعاناة عن الأهالي

الحويلة يطالب بتوفير الخدمات الأساسية لمدينة الخيران السكنية

طالب د.محمد الحويلة بسرعة تشغيل الخدمات الأساسية في مدينة الخيران السكنية لرفع المعاناة عن الأهالي مشيرا إلى أن هناك نقصا في توفير الخدمات الأمنية والتعليمية والصحية كذلك الجمعية والاهتمام بالنظافة وغيرها من الخدمات.

وقال الحويلة في تصريح صحافي إن مدينة الخيران تعاني إهمالا وتشوهات نتيجة تقاعس وزارات الدولة ومؤسساتها في تشغيل خدماتها وعدم الحفاظ على مبانيها من أيدي بعض المخربين الذين وجدوا بها متنفسا واستغلالا لانعدام الأمن في تشويه المدينة وتدمير بعض خدماتها. وأيضا عدم الاهتمام بالنظافة العامة للمدينة.

وأضاف أن أهالي المدينة يواجهون مشكلة عند مراجعتهم

يجب تشغيل مخفر الشرطة بكامل طاقته وتوفير دوريات متحركة وثابتة لضبط الأمن

محمد الحويلة

الجهات الحكومية وإنهاء معاملاتهم وذلك لبعد المدينة وعدم تشغيل الخدمات بها.

ودعا الحويلة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح إلى تشغيل مخفر الشرطة بكامل طاقته وتوفير دوريات متحركة وثابتة لضبط الأمن وضبط المستهترين الذين وجدوا

أطالب وزير البلدية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة الرمال من الشوارع وتخصيص سيارات لرفع القمامة

سيارات لرفع القمامة وأيضا إنشاء حزام من الأشجار حول المنطقة لتكون عازلا ومصدا للرياح المحملة بالتراب، والاستعجال بتشجير المدينة.

وأكد ان وزارة الأشغال مطالبة بالتدخل السريع ورفع الأتربة التي تسببت في إغلاق بعض الطرق ووقوع بعض الحوادث لسيارات المواطنين وتعريض حياتهم للخطر، وكذلك المجاري التي تطفح لعدم صيانتها ما يعرض الأهالي للأمراض.

ودعا الحويلة أيضا وزارة الصحة لتشغيل مستوصف الخيران وتزويدة بأحدث الأجهزة الطبية وبالكوادر الطبية اللازمة لتقديم الرعاية الصحية لأهالي المدينة حيث إنهم يعانون عند مراجعتهم أقرب مستوصف وكذلك مستشفى العدان لبعد المسافة.

ضالتهم في المدينة.

وطالب وزير الأوقاف ووزير الدولة لشؤون البلدية باتخاذ الاجراءات اللازمة لإزالة الرمال من الشوارع وتخصيص

نافياً ما نشر في إحدى الصحف المحلية

فيصل الكندري ينفي تعامل المكتب الصحي بألمانيا مع وسيط إسرائيلي

أكد عضو لجنة التحقيق البرلمانية مع المكاتب الصحية النائب فيصل الكندري أن ما نشر، في إحدى الصحف المحلية حول تعامل المكتب الصحي في المانيا مع وسيط إسرائيلي، غير صحيح.

وأضاف في تصريح صحافي ان المكتب الصحي لم يتعامل مع وسطاء او شركات ايا كانت جنسيتها موضحا ان تعاملات المكتب الصحي تبين انها مباشرة مع المستشفيات الالمانية.

وتمنى الكندري من الصحف المحلية التي يكن لها كل احترام وتقدير بالا تاخذ المعلومة من مصادر غير موثوقة.

وقال الكندري إنه تبين وجود عقد واحد للخدمات اللوجستية وله ظرف خاص ويصب في مصلحة المرضى المبتعثين

واضاف ان التحقيق لا يزال جاريا مع المكاتب الصحية وبعد الانتهاء من التحقيقات سيتم رفع التقرير النهائي إلى نواب مجلس الأمة لاتخاذ ما يرونه مناسبا.

وشدد الكندري على ضرورة عدم إثارة اي امور غير صحيحة خاصة وان التحقيق لا يزال مستمرا وسريا.

فيصل الكندري

يترأس لجنة الشؤون الخارجية

42 سؤالًا و15 اقتراحًا بقانون.. حصاد النائب علي الدقباسي خلال دور الانعقاد الأول

طالب بتقسيم الكويت إلى ست دوائر انتخابية على ان يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لعدد المرشحين المحدد للدائرة المعنية

علي الدقباسي

قدم 11 سؤالًا لوزير الشؤون عن إنجاز معاملات المعاقين عبر الأنظمة الآلية الإلكترونية من خلال الإنترنت

قدم النائب علي الدقباسي خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر 42 سؤالًا و15 اقتراحًا بقانون و3 اقتراحات برغبة.

ويترأس الدقباسي لجنة الشؤون الخارجية، فيما شارك في تقديم طلبات المناقشة التي تتعلق بقضية حلب، والإيداعات المليونية والقضية الإسكانية.

الاقتراحات بقوانين

ويبلغ إجمالي المقترحات بقوانين التي تقدم بها النائب علي الدقباسي 15 اقتراحًا بقانون منها 7 اقتراحات منفردة و8 اقتراحات مشاركًا فيها بعض زملائه النواب جاءت كالتالي:

تعديل بعض أحكام القانون رقم 24 لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية (يكون لكل جمعية تعاونية مجلس إدارة يدير شؤونها يتكون من تسعة أعضاء)

• تعديل المادة (26) من المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية (يجوز للموظف أن يزاول الأعمال التجارية أو الصناعية أو المهنية)

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (14) لسنة 1992 بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة (تصرف علاوة اجتماعية للكويتيين العاملين في الدولة والمتقاعدين عن أولادهم خمسة وسبعين دينار شهريا)

• إضافة مادة جديدة برقم (22 مكررا) إلى المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية (يجوز منح أحد الزوجين تفرغا أسريا لرعاية أبنائهم لمدة سنة)

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المعاق الذي أجبر على التقاعد بقرار من المجلس الطبي)

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (يجوز منح المعاق الذي لم يتزوج سكنا خاصا)

• إضافة فقرة جديدة إلى البند (15) من المادة (1) من القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (صلاحية بطاقة الإعاقة)

إعفاء بعض الفئات من الرسوم.

تعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية (انتهاء خدمة المؤمن عليها)

تعديل المادة الثانية من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (يكون كويتيا كل من ولد في الكويت أو في الخارج لأب أو أم كويتية)

تعديل الفقرة الثانية من المادة (20) من القانون رقم (21) لسنة 1962 بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي (يجوز نقل الموظفين المعينين بكادر الوظائف المدنية العامة بوزارة الخارجية على وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي بما يعادل درجتهم الوظيفية دون انتقاص)

تحديد وخفض تكلفة استقدام وتشغيل العمالة المنزلية.

تكريم شهداء الكويت

إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة (تقسيم الكويت إلى ست دوائر انتخابية ولكل ناخب حق الإدلاء بصوته لعدد المرشحين المحدد للدائرة المعنية)

تعديل المادة 2 من القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين (المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وربات البيوت الكويتيات)

الأسئلة

وجه النائب علي الدقباسي 42 سؤالا إلى جميع الوزراء بالإضافة إلى سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الذي ووجه إلى سموه سؤالا عن تنويع مصادر دخل الدولة.

وقدم 11 سؤالًا لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الدولة للشؤون الاقتصادية عن إنجاز معاملات المعاقين عبر الأنظمة الآلية الإلكترونية من خلال الإنترنت وآلية اختيار رؤساء مجالس الإدارات في الجمعيات التعاونية التي يتم حلها وعدد الموظفين غير الكويتيين العاملين بالوزارة وأسماء أعضاء لجنة التظلمات التابعة للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة منذ إنشائها.

وسأل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل عن مناقصات شركة الخطوط الجوية الكويتية لعام 2016 ونسخة من القرار أو القانون الذي منعت بموجبه الهيئة العامة للقوى العاملة من إصدار شهادة لمن يهمه الأمر لمجلس إدارة نقابة القانونيين وتقديم طلب عقد جمعيات عمومية غير عادية للمجالس السابقة لنقابات العاملين في (بلدية الكويت ووزارة الإعلام ووزارة الكهرباء والماء ووزارة المواصلات ووزارة الصحة) ومناقصات شركة الخطوط الجوية الكويتية لعام 2016 وأسماء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بها وسياسة الإحلال (التكويت) بالشركة مع إحصائية وعدد مديري المحطات بالخارج.

ووجه 5 أسئلة لوزير المالية عن عدد الموظفين غير الكويتيين العاملين في الوزارة والجهات التابعة وعدد القضايا التي تم ضبطها لمخالفات التهرب الضريبي والإجراءات المتخذة لاسترداد أموال للمؤسسة داخل وخارج الكويت وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وقدم 4 أسئلة لكل من وزير الداخلية ووزير الصحة، فسأل وزير الداخلية عن عدد قضايا المخدرات أو التعاطي خلال السنوات الخمس الماضية وإنجاز معاملات الوزارة عبر الأنظمة الآلية الإلكترونية من خلال الإنترنت وعدد الموظفين غير الكويتيين العاملين في الوزارة.

وسأل وزير الصحة عن الأسباب التي حالت دون تعيين وتحويل إقامة المرضين على الوزارة وضبط أدوية مغشوشة خلال عامي 2015 و2016 والسعة السريرية لمركز بدرية الأحمد ومركز مكي جمعة.

ووجه 3 أسئلة لوزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات عن أسباب عدم الاستعانة بالشركات المحلية والأجنبية في بناء واستصلاح الأراضي لإقامة مساكن وبناء بيوت لأصحاب الطلبات المتراكمة لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية وأسباب إنهاء خدمات الطيارين الكويتيين العاملين في الخطوط الجوية الكويتية والإجراءات المتخذة لحماية العمالة الوطنية في الخطوط الجوية الكويتية وعدد الموظفين غير الكويتيين العاملين في المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وقدم سؤالين لكل من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة عن عدد الكويتيين المتقدمين بطلب وظيفة في ديوان الخدمة المدنية وعدد الموظفين غير الكويتيين العاملين في كل من الأمانة العامة لمجلس الوزراء وديوان رئيس مجلس الوزراء والجهات التابعة

وسأل وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة عن صندوق المشاريع الصغيرة وعدد الموظفين غير الكويتيين العاملين في وزارة التجارة والصناعة والجهات التابعة.

كما سأل وزير التربية وزير التعليم العالي عن عدد الموظفين غير الكويتيين العاملين في كل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والجهات التابعة وبالشواغر الإدارية بالقطاع المالي والإداري بمعهد الكويت للأبحاث العلمية بجميع المستويات الوظيفية الحالية.

بالإضافة إلى عدد الحالات المحالة إلى النائب العام

الحجرف يسأل الصبيح عن معايير تصنيف مدعي الإعاقة

مبارك الحجرف

أعلن النائب مبارك الحجرف انه تقدم بسؤال برلماني إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح عن المعايير المعتمدة في تصنيف مدعي الإعاقة وعدد الملفات المخالفة المحالة إلى النائب العام والقضايا المرفوعة على الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة منذ 2013 .

وطلب النائب بتزويده بما يلي:

-1 كم عدد القضايا المرفوعة على الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة منذ 2013 وحتى الآن؟ يرجى تزويدي بكشف تفصيلي لكل قضية على حدة.

-2 هل هناك أحكام قضائية نهائية صدرت ضد الهيئة العامة لشؤون الإعاقة؟ إذا كانت الإجابة نعم يرجى تزويدي بكشف تفصيلي لتلك الأحكام؟

-3 هل تم تنفيذ تلك الأحكام القضائية؟ إذا كانت الإجابة نعم يرجى تزويدي بما يثبت ذلك وإذا كانت الإجابة لا فما السند القانوني لعدم تنفيذ تلك الأحكام القضائية؟

-4 هل ترتب على تلك الأحكام أي تعويضات مالية تدفع من قبل الهيئة؟ إذا كانت الإجابة نعم يرجى تزويدي بكشف تفصيلي لتلك المبالغ ومن المسؤول المباشر الذي كبد الدولة مثل تلك التعويضات؟ وما الإجراء القانوني الذي قامت به الهيئة لمحاسبة هذا المسؤول؟

-5 ما السبب في تعطيل إصدار الشهادات الخاصة بذوي الإعاقة لمدد تتجاوز شهرًا واحدًا رغم الحاجة الشديدة إلى مثل تلك الشهادات؟

-6 هل تم عمل إعلان من قبل الهيئة في إحدى الدول العربية عن حاجتها إلى أطباء متخصصين في تقييم الإعاقة ؟ إذا كانت الإجابة نعم فما السند القانوني بعدم الاكتفاء بالأطباء داخل دولة الكويت والعاملين في وزارة الصحة العامة؟

وهل هناك توجه لدى الهيئة لتعيين أطباء يعملون في اللجان العاملة لديها ويخضعون لسلطتها المباشرة وليس لهم سلطة مستقلة؟

-7 كم عدد الحالات التي تم تغيير درجة الإعاقة لها من إعاقة شديدة إلى متوسطة ومن متوسطة إلى بسيطة؟ وما معيار اللجنة الطبية في تغيير درجات الإعاقة؟ وما مبرر اللجنة في هذا التغيير؟ وما السند القانوني لتلك اللجان في تغيير مستويات الإعاقة والمعتمدة من لجان سابقة ؟ يرجى تزويدي بعدد وأسماء الحالات التي تم تغييرها بكافة درجات الإعاقة مبينا اسباب التغيير والسند القانوني في تخفيض نسب الإعاقة لكل حالة على حدة؟

-8 ما الآلية المتبعة في تقييم تلك اللجان الحالات التي تعرض عليها؟ وما الأسس الطبية في هذا التقييم؟ وكم بلغ عدد حالات مدعي الإعاقة والتي صرحت بها الهيئة والتي كانت هي المبرر في إعادة فحص جميع الملفات؟ وكم العدد الحقيقي بعد فحص هذه الملفات؟ يرجى تزويدي بكشف تفصيلي قبل إعادة فحص الملفات وبعد إعادة فحص الملفات مبينا كل حالة على حدة؟

-9 ما المعايير المعتمدة لدى الهيئة في تصنيف مدعي الإعاقة ومن تنطبق عليه هذه التسمية؟ وما الأسباب والمبررات التي أدت إلى إعادة فحص جميع الملفات؟ ولماذا لم يقتصر الفحص على الحالات التي يشتبه بأنها تقع تحت شبهة ادعاء إعاقة؟

-10 عند قيام الهيئة بتأخير إصدار الشهادات والتي يترتب عليها وقف مساعدات ورواتب ذوي الإعاقة ومن يقوم برعايتهم هل تقوم الهيئة بصرف المبالغ التي يستحقونها بأثر رجعي بعد استكمال أوراقهم الرسمية ؟ أم من تاريخ إصدار الشهادة؟ وما السند القانوني في ذلك؟ يرجى تزويدي بما يثبت؟

في إطار الجهود الأمنية التي يقوم بها قطاع الأمن الجنائي للتصدي للجريمة

«الداخلية»: ضبط مقيمين بحوزتهما 30 ألف حبة ترامادول

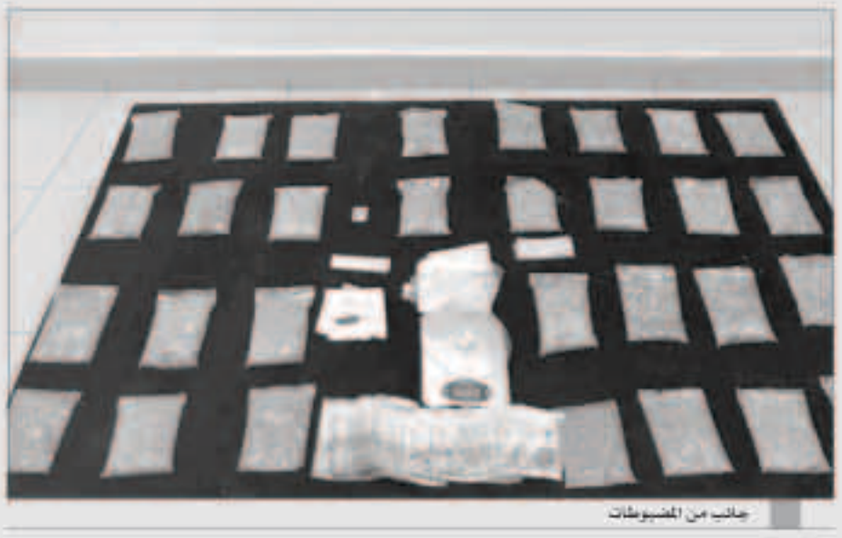
جانب من المضبوطات

ذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية انه في إطار الجهود الأمنية التي يقوم بها قطاع الأمن الجنائي بضرورة التصدي للجريمة وتعقب المجرمين خاصة في مجال مكافحة المخدرات.

تمكن رجال الأمن الجنائي من ضبط مقيمين بحوزتهما ما يقارب (30.000) الف حبة مخدرة نوع ترامادول.

وفي التفاصيل وردت معلومات عن قيامهما بهذا الفعل وبناء عن تلك المعلومات تم اخذ الإجراء القانوني اللازم وضبطهما وبتفتيشهما عثر معهما على كيس صغير الحجم من مادة الشبو وميزان حساس ومبالغ نقدية وبالتحقيق معهما اعترفا بما نسب اليهما، وتم إحالتهما والمضبوطات إلى جهة الاختصاص.

وتؤكد الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني أن رجال الأمن سوف يظلون دوما العين اليقظة الساهرة للحفاظ على امن الوطن وانهم سيقفون بالمرصاد لأي محاولات تعكر صفو الأمن.